الفصل الحادى عشر

إنتفاضة الربيع العربي الواقع و المآل

obeikandl.com

obeikandl.com

عبر كثير من المثقفين العرب والأجانب عن فجائية الإنتفاضات الديمقراطية العربية التي لم يتوقعوا حدوثها أوتوقيتها، بالرغم أن تاريخ الثورات العالمية يؤكد بالملموس أنها لا تخضع دائما للحتمية الآلية والتوقعات الدقيقة، والدليل على ذلك أن مؤسس الفكر الجدلي كارل ماركس كان يتوقع أن تحدث الثورة الشيوعية الأولى في بلد مثل بريطانيا نظرا لإمتلاكها لطبقة برجوازية متنورة ووجود تنظيم عمالي قوي، لكن مكر التاريخ شاء أن يخيب توقعه، حيث حدثت هذه الثورة في بلد فلاحي هو روسيا القيصرية التي كانت أنذاك تفتقر لمثل هذه الشروط الموضوعية.

إن عامل المفاجأة القريب من مبدإ المصادفة الذي قد توحى به هذه الثورات هو نتاج لتضاريس تاريخية من الإحباط والفساد وعلاقات التسلط والهزائم القومية، التي بقيت في حالة كمون إلى أن توفر لها فتيل الإشتعال، تشبه البراكين النائمة التي لا يعرف حتى علماء الزلازل متى يستيقظ، قد يكون السبب في انفجارها نتيجة لسلوك سلطوي متردد لم يرتق الى الإستجابة الفورية لأبسط المطالب الحيوية التي تنادي بها الجماهير، كما يحدث اليوم في سوريا، أو استبداداً طال أمده لعقود من الزمن من حاكم مصاب بالبرانويا السياسية يعبث بثروة بلاده ويوزعها على الأغيار، مع حرمان شعبه من أبسط الحقوق الضرورية لبناء الدولة الحديثة كما حدث في ليبيا، وقد يكون مجرد رد فعل على سياسة التجييش العشائري والتناحر القبلي من أجل المقايضة بالخطر الإرهابي ضمانا لعدم المتابعة والإفلات من العقاب والمحاكمة العادلة كما كان يدعي حاكم اليمن السعيد.

من أسرار القوة التي تميز هذه الانتفاضات العربية الجديدة أنها لم تنتفض بتوكيل خارجي، ولهذا استعصى على نظامي بن علي ومبارك وبقية الأنظمة العسكرية أن ينعتوها بالتواطؤ مع أجندة أجنبيةً خدمة لمصالحها، لأنها تفتقد إلى قيادة كاريزمية كما هو الشأن بالنسبة للثورات التقليدية، كما أنها لا تدعي الإنتماء إلى ايديولوجية طبقية محددة، لقد عملت هذه الثورات على تجاوز الشعارات الحداثية وانتقلنا معها إلى مرحلة ما بعدية، كما يقول الباحث السيد ياسين [1] أو مابعد حداثية تتجاوز المفاهيم المركزية التي دعت إليها نظرية الحداثة. ففي هذه الثورات نلاحظ غياب مفاهيم مثل الزعامة الفردية، القيادة، الكاريزما، الحزب الطليعي، الإيديولوجية الأحادية. كما هو الشأن في الثورات التقليدية، لأن السرديات الكبرى أو الإيديولوجيات الشمولية (الاشتراكية – الإسلام الأصولي – القومية) لم تكن حاضرة وموجهة لهذه الانتفاضات، إننا أمام تحول في (البارادیغم) أو الإبدال الإرشادي الذي يعتبر علة هذه المفاجأة التي أدهشت المقاربات النظرية، إنها ليست بشرقية على منوال الثورة الإيرانية أو غربية كالثورة الفرنسية، يكاد نورها ووهجها أن يضيء في جميع الساحات العربية والعواصم الغربية.

لقد تغيرت مع انطلاق هذه الإنتفاضة الديمقراطية من تونس طبيعة العلاقة بين الدول المغاربية والمشرقية بطريقة مجازية لا تخلو من دلالة، لقد صارت شمس المشرق تشرق من المغرب ،بعدما كان لتونس دور المحفز على المبادرة الأولى التي انعكس ضياؤها بطريقة مرآوية في كل البلدان العربية.

---

[1] السيد ياسين. الثورة العربية والزمن العالمي
www.facebook.com/note.php.rmate

obeikandi.com

من الصعب إطلاق تسمية العالم العربي بنوع من التعميم المتجانس ونسيان درجة التنوع الذي يعكس اختلافا ملحوظا في الشروط الموضوعية والتاريخية المرتبطة بدورالنخب وتقاليد الإصلاح الديمقراطي التي تتفاوت من بلد الى اخر، ولهذا سنركز على التجربتين التونسية والمصرية باعتبارهما يمثلان مخبرين جغرافيين، نظرا لإمتلاكهما لتجارب عريقة في مسار التمرين على دروس التمدن والتحديث.

تشترك تونس ومصر في انخراطهما المبكر في مسار النهضة التحديثية من أجل اللحاق بالغرب المتقدم، لقد ظهر أول دستور في العالم العربي في تونس مع منتصف القرن التاسع عشر 1861، كما أن البوادر الأولى لتقعيد الفكر الإصلاحي بدأت مع خير الدين التونسي في كتابه (أقوم المسالك) وكتابات الطاهر حداد عن (امرأتنا في الشريعة والمجتمع) [2] ، واستمرت هذه المحاولات الإصلاحية مع أدبيات الحزب الدستوري منذ نشأته والدور التحديثي الذي قامت به النخب الوطنية بتأسيس تعليم عصري منفتح على الثقافة الأجنبية مثلته مدرسة الصادقية، مع وجود حركة حقوقية نشيطة استطاعت أن تواجه قمع نظام بن علي البوليسي، عن طريق الإحتجاجات المطلبية التي تنادي بحرية التعبير واضطرابات الجوع والعصيان المدني التي عرفتها المناطق المهمشة في سيدي بوزيد والقصرين، مطالبة بالحقوق الإجتماعية والحريات السياسية.

[2] امرأتنا في الشريعة والمجتمع تأليف الطاهر حداد، وزارة الثقافة والفنون والتراث – قطر - 2012

كما أن مصر حاولت كذلك أن تنهض من كبوتها الحضارية قبل اليابان والصين، مع تجربة محمد علي التحديثية، الذي قام بإرسال البعثات التعليمية إلى الخارج التي يعد من أبرز أعضائها رفاعة رافع الطهطاوي صاحب كتاب (تخليص الإبريز في تلخيص باريز)، لكن هذه التجربة النهضوية الرائدة، ستتعرض للإجهاض المبكر من التهديدات الاستعمارية، في المرحلة اللأولى سنة 1840 عن طريق السيطرة على الإقتصاد المصري، وفي المرحلة الثانية 1882 بواسطة الاحتلال البريطاني المباشر.

تختلف مصر عن تونس بأنها من أكثر دول العالم العربي من حيث كثافة السكان، وكذلك بموقعها الجيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ،لقد عرفت مصر في عهد حسني مبارك انتفاضات عمالية في حلوان والمحلة الكبرى، واحتجاجات سياسية ذات طابع مدني مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) سنة 2004، توجت نضالاتها باعتقال مؤسسها أيمن نور، وبالرغم من نخبوية شعاراتها وعدم قدرتها على التواصل الواسع مع الجماهير الشعبية العريضة، فقد كان لها الدور التمهيدي لما سيتبعها من حركات اجتماعية في مناهضة الفساد الإداري والإحتجاج على تدهور الأوضاع المعيشية والإستبداد الذي يمارسه الحزب الحاكم ورغبته في فرض نظام التوريث.

إن التشويش المنهجي، عند مقاربتنا لهذا الحراك الإجتماعي والمجتمعي، يدعونا إلى تجديد آليات التحليل في علاقتنا بذواتنا وبالآخر، كما أن من مهام المثقف العربي أمام هذا المنعطف التاريخي أن يعود إلى نقد استراتيجيته المنهجية وطرائق تحليله التقليدية وأن

يتجاوز الإعتماد الكسول على السرديات الكبرى الجاهزة، هناك كما يقول المفكر الفلسطيني هشام شرابي (ضرورة لوجود نقد حضاري، متمثلا في فكر نقدي ديمقراطي مشارك ،ينبع من الحوار والتبادل الحر، ويواجه في آن، إيديولوجية الفكر الثوري القديم والفكر الأصولي النامي). [3] في أفق هذا الموقف النقدي المزدوج، فإن دور المثقف في زمن الحراك الجماهيري، لا يتطلب بالضرورة أن يكون مثقفا عضويا بالمعنى الغرامشي أو في الطليعة يتقدم المسيرات، لأن عهد الطليعة والقدوة قد عفا عليهما الزمن، نتيجة لإتساع فئة المتعلمين وسهولة الحصول على المعلومات في عصر الثورة السبرنيطيقية .

إن الدور الجديد للمثقف بعد اشتعال هذه الإنتفاضات أن لا يكتفي بالمقاربة الحكائية لتسلسل الآحداث، بل أن يتسلح (بالنقد الحضاري) لمعرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الهبة الشعبية، عن طريق مساءلة المآل الذي ينتظرها، من أجل حمايتها من المتربصين بها، حتى كما يقول الطاهر لبيب (لا تأكل الثورة أولادها) [4].

إن دور المثقف الجسور، يشبه عمل الطبيب الذي يشخص الداء كما يقول نيتشه، ولهذا ارتأينا أن لا نطلق على هذا الحراك الإجتماعي أسم الثورة، لأن معنى الثورة في تعريفها الأكاديمي، (هي مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي لشعب بشكل شامل وعميق، وعلى المدى الطويل ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الإجتماعي للشعب الثائر

---

[3] هشام شرابي. النقد الحضاري للمجتمع العربي عند نهاية القرن العشرين. مركز الدراسات الوحدة العربية ص 8 – 1999 بيروت.

[4] الطاهر لبيب. الربيع العربي إلى أين؟ مجموعة من المؤلفين. مركز دراسات الوحدة ص 167. بيروت 2011

وفي إعادة توزيع الثورات والسلطات السياسية) [5] وبهذا المعنى يمكن القول، إن النموذجين الممثلين في تونس ومصر يؤكدان بالملموس أن ما حدث فيهما ليس بثورة مكتملة، وإنما هو انتفاضة في حالة سيرورة قد تؤدي إلى ثورة، إذا حققتا تغييرا جذريا في بنية النظام ، لكن كل ما حدث لحد الآن هو تغيير من داخل النظام، لم يؤد إلى إحداث قطيعة مع نظام الإستبداد، بالرغم من الإعتقالات التي تعرض لها فلول النظام السابق في كل من تونس وليبيا ومصر، لأن السلطة كما يقول فوكو (هي شبكة من العلاقات المتشعبة) [6] فما زالت مؤسسات النظام السابق – بطرق متفاوتة – حاضرة، كما أن الفواعل الذين قاموا بهذه الانتفاضات لا يتحكمون في مسارها ومصيرها، ومازال زمام الأمر بيد النخب (القديمة الجديدة) التي تتعامل مع النظام (الجديد القديم)، ولهذا لا يمكن الحديث بوثوقية عن تغيير للنظام في تونس ومصر ،حيث نجد أن المؤسسة العسكرية تتحكم الآن في سيرورة الأحداث أو تستعين بالنخب التقليدية في المرحلة الإنتقالية كما في حالات تونس ومصر وليبيا واليمن، لأن هدف هذه الانتفاضات ليس هو الإستحواذ على السلطة بل العمل على تغييرها من الداخل، ولهذه الأسباب مجتمعة نفضل أن نطلق على هذا الحراك الجماهيري مسمى "الإنتفاضة " خاصة وأن هذا النعت ينتمي إلى قاموس من تراثنا العربي النضالي المحلي، ويعتبر من الإبداعات الخلاقة التي انتجها الحراك الجماهيري في فلسطين، ويعد هذا المصطلح اللفظ الوحيد الذي انتقل إلى معجم السياسة العالمية وشاع استعماله بعد حركة المقاومة والإحتجاج التي

---

[5] نفس المرجع ص 128

[6] Michel FOUCOULT. Surrveiller et punir. Naissance de la prison. Gallimard. Paris p. 34 - 1975

قادها الشعب الفلسطيني ضد الإحتلال الإسرائيلي، منذ ذلك الوقت استعمل هذا المصطلح كمقابل للتمرد الشعبي والحراك المدني ولقد اخترنا هذا التوصيف المصطلحي حتى نتجاوز الإحالة المغلوطة على تجارب مقارنة في تاريخ الثورات العالمية التي تختلف من حيث السياق التاريخي والمرجعية الثقافية عن واقعنا العربي، الذي تحول من مستورد للثورات إلى مُصَدِّر لها، وصار الشارع العربي كما يقول جورج قرم (يقدم نموذجا للثورة موجه للشمال). [7] حيث اعترف الشباب الأسبان المعتصمين في ساحة بلاصا مايور بمدريد عن تضامنهم وتأثرهم بمظاهرات ساحة التحرير بالقاهرة كما أن اسم (مصرEgypte) مُنع تداوله في وسائط التواصل الاجتماعي في الصين، أثناء الانتفاضة المصرية.

تفند هذه الانتفاضات الديمقراطية العربية، كثيرا من الأطروحات الاستشراقية وتحليلات الخبراء الغربيين، أمثال برنارد لويس وفؤاد أعجمي المولعين بالرواسم (الكليشيهات) الجاهزة التي رسخت في الأذهان أن العرب لا يعرفون إلا منطق القوة، وأن الديمقراطية لا يمكن فرضها إلا من فوق، بينما جاءت هبة الربيع العربي الديمقراطي ،لكي تعلن نهاية هذه الأساطير البيضاء التي عمل على الترويج لها مجموعة من المثقفين الغربيين وتم استكناه مضمونها لا شعوريا أو شعوريا من لدن كثيرمن المثقفين العرب، الذين كذبت هذه

[7] Gerges Corn. L'Humanité. L'internationalisation du religieux – moyen orient .6 – 12 Juin 2012

الانتفاضات تحليلاتهم المزعومة (وبددت الصورة السائدة عن العرب في أوروبا والعالم كله) كما يقول الفيلسوف الفرنسي ادغار موران [8].

لقد استفردت انتفاضة الربيع الديمقراطي العربي بطابعها المدني وتوظيفها لقاموس حضاري يطالب بالدعوة المسالمة على الطريقة الغاندية في التعبير والديمقراطية و الكرامة ودولة الحق والحريات، وفتحت صفحة جديدة في تاريخ الشعوب العربية أهلتهم للولوج إلى التاريخ، وأثبتت هشاشة الأحكام الدونية التي كانت تعتبر أن العقل العربي نقيض للحداثة ومرادف للإستبداد الشرقي.

من جملة العوامل المساعدة في انتصار انتفاضتي تونس ومصر، هناك الموقف الذي اتخذه الجيش في البلدين، الذي اختار أمام تحدي المواطنين بين موقفين لا ثالث لهما، إما أن يطلق النار عليهم أو أن يتراجع عن ذلك، ولقد اختار الموقف الأخير عندما رفض أن يمتثل لأوامر الرئيس بن علي.

أما في سوريا وليبيا واليمن فقد كان موقفه مختلفا، حيث كان الجيش أداة لقمع المواطنين، ويمكن تفسير الموقف الرشيد الذي اتخذه الجيش في تونس ومصر بأنه يعود إلى تقاليد عريقة تتسم بالإحترافية المستقلة بعيدا عن الممارسة الزبونية العشائرية والعائلية ، كما في نموذجي اليمن وسوريا.

أما بالنسبة للجيش المصري فقد كان له دور أساسي في الحياة العامة منذ ثورة 1952، وكل الرؤساء المصريين ينتسبون إلى المؤسسة العسكرية منذ جمال عبد الناصر إلى أنور السادات وحسني مبارك،

---

[8] Edgar Morin. L'humanisme une necessité vitale جريدة البيان المغربية albayane. Press.ma

لكن تهميش الجيش وإبعاده عن المشاركة السياسية والإعتماد على أجهزة المخابرات وهيمنة الحزب الوطني من أجل فرض التوريث، جعلته الإنتفاضة أن يستعيد وعيه وأن ينحاز إلى صفوف الجماهير.

أما بالنسبة للحالة الليبية فإنها الاستثناء الذي يؤكد قاعدة النهج السلمي للإنتفاضة العربية ،لأن استعمال عقيد ليبيا للعنف هو الذي أدى إلى عسكرة الإنتفاضة الليبية من أجل حماية المدنيين العزل.

لقد أصيبت الأنظمة الغربية الحليفة للنظام التونسي(فرنسا) والمصري (أمريكا واسرائيل) بالذهول والدهشة، لقد كان الموقف المعلن لهذه الدول أنها مساندة للأنظمة الديكتاتورية العربية الحليفة لها ،وما زلنا في هذا السياق نتذكر الموقف الساذج الذي اتخذته وزيرة الخارجية الفرنسية عند زيارتها السياحية إلى تونس وعرضها تقديم المساعدة العسكرية للنظام التونسي من أجل قمع الإنتفاضة في مهدها.

كما أن الأزمة الإقتصادية والمالية التي تمر بها الولايات المتحدة جعلها تتلكأ في البداية عن تقديم العون للأنظمة العربية الحليفة ،خاصة وأنها لم تجف أقدامها بعد من مستنقع العراق وفشلها الذريع في تحقيق (الثورة من فوق) والفوضى الخلاقة التي لوح بها المحافظون الجدد في عهد سيء الذكر بوش الأصغر. كما أنها لم تتحمس للتدخل العسكري لصالح الثوار كما في سوريا حاليا، حتى لا تدخل في مغامرة عسكرية مجهولة العواقب.

أما بالنسبة لموقف حكام الثورات التقليدية في أمريكا اللاتينية من الإنتفاضات العربية الجديدة، فقد انحاز بعضهم إلى نظرية المؤامرة التي تعود إلى زمن الحرب الباردة ،لقد اعتبر الرئيس تشافير (أن ثورة

ليبيا هي مؤامرة امبرالية تسعى إلى قلب نظام يمثل عدوا لأمريكا) [9] وهذا الموقف البسيط الذي يدعي العصمة و الطهارة الثورية يتناقض حتى مع تأويلات النظام الليبي الذي نظر إلى الإنتفاضة الليبية على أنها من تدبير القاعدة والسلفية الجهادية.

إن نظرية المؤامرة صارت الإيديولوجية التي يحتمي بها أنظمة الممانعة في جمهوريات الديناصورات العسكرية، وخير نموذج على ذلك هو النظام السوري الذي يستدرج المعارضة من خلال مناوراته القمعية للإستنجاد بالتدخل الأجنبي لحماية المدنيين، حتى يستريح النظام البعثي من مطالب الشعب السوري بحجة واهية ورخيصة، تعتبر أن الحراك الجماهيري ليس سوى خديعة أجنبية ومؤامرة خارجية كلفت الشعب السوري شهورا من القمع و الإبادة الجماعية التي تُحَرِّمها المواثيق والشرائع الدينية .

ولقد قرأت مؤخرا (للشيوعي الأخير) الشاعر العراقي الكبير سعدي يوسف، [10] نصا (شعريا) بعنوان (عن أي ربيع عربي ؟) يقول فيه بنثرية واثقة تستعيد أطروحة المؤامرة التي تعود إلى زمن الحرب الباردة.

أي ربيع هذا ؟

نعرف أن أمرا صدر من دائرة أمريكية معينة وكما حدث في أوكرانيا والبوسنة وكوسفو الخ أريد له أن يحدث في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الفيسبوك يقود هذه الثورة في بلدان لا يملك الناس فيها خبزهم اليومي .

---

[9] Chaves. Lutte anticapitaliste. www.youtube.com. Dossier sur le printemps arabe P 10. Marie.Menchas.Org

[10] أي ربيع عربي. موقع الشاعر سعدي يوسف www.saadiyoussuf.com

obeikandl.com

إن مثل هذا الموقف المحبط واليائس، يرسخ بدون أن يدري عقدة الدونية عند الإنسان العربي، الذي لا يمكنه أن يمسك زمام المبادرة إلا بمساعدة قادمة من خارج ذاته، كما انه يستهين (بالتضحيات الجسام والنضالات المتنوعة التي خاضتها قوى كانت تدعو إلى الإصلاح لسنوات طويلة، سواء منذ نهاية القرن التاسع عشر أو مرحلة ما بعد الاستقلالات، التي لا يمكن اختزال تاريخها الطويل واختطافه لصالح دعوات مريبة أو مشبوهة لا تريد خيرا لمستقبل شعوبنا وامتنا) [11].

إذا نظرنا إلى سوسيولوجية الفواعل الذين قادوا هذه لإنتفاضات، فإن الملاحظ أنها قامت بأصوات شبابية ثم تحولت إلى انتفاضة شعبية، لأن جيل الشباب يتقاطع مع مختلف الطبقات وينصهر داخله كل الفئات المجتمعية.

لقد تمكن هذا الجيل الجديد من خلال استعماله لوسائط التواصل الإجتماعية وولوجه إلى مجتمع المعرفة، من امتلاك الوعي بعدم قبوله للسلطوية المحلية التي تدعمها الأنظمة الأجنبية، فقرر أن يثور عليها بالدعوة إلى الحرية ومحاربة الفساد المدعوم من القوى العظمى التي ترعى النظام الرأسمالي المتوحش.

لقد حققت وسائط التواصل الإجتماعي انفتاحا على الحرية وأسقطت جدار الصمت الخائف، لكن علينا أن لا ننظر إليها بنوع من الإنبهار والإعجاب المبالغ فيه، لأن التقنية كما يقول الباحث إبري مروزوف (الذي يشكك في دور الانترنيت كأداة لنشر

[11] الإعلام ومسيرة الإصلاح. كتاب جماعي مركز دراسات الوحدة .ص 277 بيروت 2010

اليمقراطية)، [12] ليست مجرد وسيط أعمى، يمكن أن يستعمل لصالح الثورة والثورة المضادة، فإذا أخذنا مثال النظام السوري، فإننا نجده قد قام منذ (شهر فبراير2010) بالسماح للسوريين باستعمال الوسائط الإجتماعية (فيسبوك وتويتر)، تصادف اطلاقهما مع التظاهرات الأولى التي عمت سوريا.

إن مثل هذا الموقف لا يمكن تفسيره بأنه استجابة ديمقراطية من لدن النظام لمطالب الأرنؤطيين (متصفحي الانترنيت) الشباب، بل على العكس من ذلك، لقد كان الغرض منه هو العمل على مراقبة هذه المواجهة وتطويعها من خلال فسح مجال الحرية لتداول هذه التقنيات من أجل مطاردة وتعقب مستعمليها .لقد تمثل دور هذه الوسائط الاجتماعية في تطبيق مضامين المعلومات حول كيفية القيام بالثورة عن طريق عرض الصور الآنية و الفيديوهات الحية التي تحفز المتلقين إلى الفعل، لكن الدور الحاسم لا يعود إلى الانترنيت والوسائط الاجتماعية وحدها (لأن خمسة في المائة من ساكنة مصر، هم من مستعملي الفيسبوك، ومعدل انتشار الحواسيب في جميع الدول العربية دون المتوسط العالمي، والمفارقة المثيرة للسؤال أنه باستثناء أربع دول عربية هي البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة) [13] يقل معدل استخدام الانترنيت في باقي المنطقة العربية، لكن هذه الدول بالرغم من توظيفها للوسائط الاجتماعية فقد كانت بمنأى عن رياح التغيير، كما أن الفاكس والانترنيت لم يعد دورهما ناجعا بعد أن قام مبارك في

---

[12] ابري مروزوق. أنظر الحامل : ips.notecias.netmata.asp

[13] تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2009 adobe.reder 2009 ..... document -

الأيام الأولى من بداية الثورة بإقفال كل وسائط التواصل الاجتماعي، إن تضخيم الدور الذي قامت به هذه الوسائط لا يفسر لنا فشل فاعليتها في بلدان عربية أخرى، يمكن القول إن نجاح هذه الثورات كان نتاجا لعوامل متعددة عن طريق توظيف وسائط مختلفة، تمزج بين أشكال التواصل الاجتماعي والتقليدي، كما حدث في تظاهرات المحلة الكبرى في ضواحي القاهرة، حيث قام العمال بتوزيع المنشورات المكتوبة باليد لأسباب أمنية، واعتماد توصيل الأخبار شفاهيا، ويمكن الإشارة في هذا الصدد، إلى الدور الحاسم في إنجاح هذه الانتفاضات الجماهيرية سواء في مصر واليمن وسوريا الذي يعود إلى دور المساجد والقيام بالصلوات خاصة يوم الجمعة وضرب مواعد اللقاء في هذا الفضاء والتجمع فيه، لأنه المكان الوحيد الذي يحضر إليه ألاف المواطنين كل أسبوع أمام شروط القمع والحصار القاسية،ولهذا كانت لصلوات الجمعة دور كبير في صياغة كثير من الشعارات، مثل (جمعة الرحيل) و(جمعة التحرير).

لقد دشنت هذه الإنتفاضات العربية الجديدة لمرحلة ما بعد اسلاموية، لأن الشعارات التي رفعها جموع المتظاهرين في تونس واليمن كانت تطالب بالدولة المدنية والحرية والكرامة والديمقراطية، لقد كانت الشعارات التي رفعها جموع المتظاهرين من الشباب والشيوخ والنساء بدون بصمة ايديولوجية محددة، بل هي نتاج لتوافق تاريخي أدى إلى بروز الكتلة التاريخية التي تتكون من فئات مجتمعية متباينة، قومية وليبرالية ودينية ويسارية مندمجة.

لقد فوجئ الإسلاميون كغيرهم من التيارات الأخرى بانطلاق شرارة هذه الإنتفاضات، وخير دليل على ذلك أنهم لم يلتحقوا بصفوفها سواء في تونس أو مصر إلا بعد نجاحها.

لقد جرب العالم العربي قبل قيام هذه الانتفاضات تجربة متعثرة في الإصلاحات السياسية والانتقال إلى الديمقراطية، منذ أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي، أدت إلى صعود الإسلام السياسي مسلحا بإيديولوجية سلفية تعتمد في بعض تجاربها على العنف والعنف المضاد (خير مثال على ذلك حالة الجزائر)، كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت عاملا مساعدا على نهج سياسة الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية على الحركات الجهادية، في هذا السياق يبرز إلى الوجود، تحول في طبيعة الحكم داخل الأنظمة الاستبدادية العسكرية التي استطابت الاستقرار والإحساس بالثقة المطلقة إزاء استكانة الجماهير، أفضت هذه الوضعية إلي توجه في سياستها الداخلية اختار تبني قانون الرئاسة مدى الحياة وتوريث السلطة التي حولت هذه الأنظمة إلى (جملكوية) هجينة، حسب عنوان رواية الكاتب الجزائري واسيني الأعرج، مما عجل بتسريع نجاح هذه الانتفاضات. كما أن الحركات الأصولية الجهادية ستعمل من خلال ممارستها الطائشة على تعزيز النزعة الاستبدادية عند بعض الأنظمة بدعوى المحافظة على الأمن الداخلي.

لقد كشفت هذه الانتفاضات الطريق أمام معادلة مركبة، فحواها أن من كان ينادي من الإخوان المسلمين وأتباعهم من الجهاديين السلفيين (أن الإسلام هو الحل)، اكتشفوا بالملموس عند التحاقهم بالربيع العربي، أن الديمقراطية هي الحل الذي أوصلهم إلى نعيم

مراكز القرار السياسي، سواء في الجزائر في تجربتها الديمقراطية المغدورة، أو في تونس التي وصل فيها حزب النهضة الى قمة الهرم في السلطة، أو في مصر مع نجاح ممثل الإخوان المسلمين الرئيس محمد مرسي، أو في المغرب بفعل انطلاق مسلسل الإنتقال الى الديمقراطية مع حكومة التناوب الأولى، التي مهدت النهج للإسلامويين الأصوليين للتباري الديمقراطي الذي أوصلهم إلى سدة الحكم، لكن العكس ليس صحيحا، فلا توجد لحد الآن تجربة اسلاموية ناجحة في الحكم، سواء في ايران التي قامت بقمع احتجاجات الديمقراطيين، أو في افغانستان في زمن حكم أمراء الطالبان، أو السودان في طبعته الأولى في عهد حكم النميري أو في ظل النظام الحالي، بمعنى آخر أن الإيديولوجيات الأصولية، لا تنتعش إلا في مجتمع ديمقراطي يؤمن بالتعددية في مظاهرها المختلفة الفكرية و السياسية والثقافية واللغوية والعرقية والفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة الدينية. إن (مجتمعا قائما على القانون الوضعي، يوفر لأفراده الحرية ويمكنهم من ممارستها دون أن يحرمهم من حق الاعتقاد أو ممارسة الشعائر الدينية وبالتالي فإن القانون الوضعي والمجتمع المدني ليسا ضد الدين أو نقيضا له، ففي الوقت الذي يمكن أن يحول القانون الإلهي المجتمع خاصة من خلال تفسير الدين وجعله حائلا دون ممارسة الحرية الفعلية حتى في الشعائر الدينية لأن ما يجري في الكثير من الأحيان ليس التعبير عن جوهر العقيدة وإنما سيادة الشعائر والطقوس التي يفرضها) [14] إن هذه الانتفاضات الديمقراطية كانت مؤطرة من لدن الشباب الذين تقل أعمارهم عن سن الأربعين، الذين لم يعيشوا تجربة الاستقلال السياسي

[14] عبد الرحمن منيف – الدين وحرية التعبير. الحامل :
file//documentsand.sittingts

أو يشاركوا في معارك التحرير الوطنية، ولهذا لم يعودوا معنيين بماضي التراث الوطني القائم على المشروعية التاريخية وتحولوا إلى رفع شعارات تحتكم إلى المشروعية الديمقراطية، تسعى إلى إطلاق فرص التعبير الحر، وتحقيق الكرامة ممثلة في العدالة الاجتماعية، وهذه الشعارات ذات المحتوى الديمقراطي التقدمي هي رجع صدى لنضالات الأحزاب الوطنية اليبيرالية والتقدمية، بينما حركات الإسلام السياسي كانت مناقضة لمطالبها، ولهذا السبب أصيب قادة الأحزاب الأصولية الاسلاموية عند انطلاق الانتفاضات العربية بالتردد والمفاجأة، لكنهم استفادوا من نتائجها، ويمكن إرجاع السبب في تعاظم قوة أحزاب الإسلام السياسي أنها تأثرت بالنجاح الجماهيري الذي عرفته الثورة الإيرانية، كما أن حالة الانكماش والجمود الثقافي الذي عرفه العالم العربي، نتيجة لإخفاق القوى الديمقراطية والتقدمية في تحقيق مشاريعها الحداثية ونتيجة لاستعمال الأنظمة الشمولية للفكر المحافظ لمحاربة الفكر اليساري الاشتراكي، الذي ساد وهيمن في حقبة السبعينات من القرن الماضي، وذلك لفترة محددة، ليتنكر لها النظام العربي الاستبدادي بعد أن قضى منها وطرا، ويعود للاصطدام معها من جديد، واستعمال العنف ضدها وممارسة الإقصاء في حقها، وخنق أصواتها، مما أدى ببعض مكوناتها إلى نهج طريق العنف المضاد، وتعاطف الجماهير مع أعضائها، باعتبارهم ضحايا الاستبداد السياسي.

إن التحدي الأكبر الذي تواجهه الحركات الإسلاموية التي انتقلت من صف المعارضة إلى تصريف إدارة الحكم وتدبير الشأن العام، هو أن تنصت إلى مطالب الثورة وشعارات المتظاهرين التي تدعو إلى القضاء على الفساد وإسقاط منظومة الاستبداد والحق في المواطنة

الكاملة التي تتضمن تداول السلطة وحرية التعبير والمساواة والعدالة الاجتماعية، التي تمثل المعاني الكبرى للنظام الديمقراطي.

إن سوق العرض الذي يعرفه طيف المشهد السياسي في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، يتسم بحركية التعدد والتنوع الذي يعتبر شرطا لازما لكل صيرورة ديمقراطية، ينعكس بالضرورة على مجمل التيارات السياسية ومن ضمنها الاتجاهات الإسلامية في مصر، التي تفرعت عن حركة الإخوان المسلمين، لأن ظروف القمع و الاضطهاد التي كانت توحد بينهم وكانت السبب في تماسكهم قد انتفت الآن، كما أن طبيعة الخلاف التقليدي الذي كان في زمن المعارضة ثنائيا، بين الأحزاب الإسلامية من جهة وأنظمة الحكم من جهة ثانية، سيتحول مستقبلا إلى خلاف داخل عائلة الإسلام السياسي نظرا لتعدد مراجعه واختلاف مكوناته ومشاربه، (فجملة ما تعطى للقانون الإلهي من صفات، أنه ثابت، كلي، أزلي، أي غير قابل لإعادة النظر والتعديل ولكون هذه الصفات فإن هناك أشخاصا محددين هم وحدهم الذين يناط بهم دون غيرهم تفسير هذا القانون أي يعطونه ما يفترضون أن المشروع قصد، وعلى الجميع الامتثال لهذا التفسير الذي أعطي له من قبل هؤلاء الأشخاص وفي حال وجود من يختلف معهم في هذا التفسير يعتبر مخالفا للعقيدة ويستحق بالتالي اللعنة وما يترتب عنها من النتائج) [15] أي أن التحدي الأكبر الذي سيعترض حركات الإسلام السياسي هو مطابقة سلوكها للشعارات، أمام عناد الواقع وإكراهاته، وكما يقول الباحث الفرنسي باتريك هيني (إن تسييس البعد الديني يؤكد أن حقيقة الإسلام هي في بعده المدني... والدليل على

[15] عبد الرحمن منيف. مرجع سابق

ذلك أن شعار "الإسلام هو الحل" يعتبر شعارا صالحا عندما نكون خارج موقع السلطة، لكن بمجرد صعودنا إلى مراكز القرار واستلامنا لنوع من السلطة حتى ولو كانت محدودة، فإنه في هذه الحالة، عليك أن تبحث آنذاك عن أجوبة مغايرة) [16] بعبارة أخرى، فان التلاقي بين الإسلام السياسي، كنموذج للحقيقة المطلقة والفعل السياسي الذي يمثل مجال النسبية والاختلاف في الوقائع والتأويلات، يقتضي نوعا من التنازل المتبادل أو ممارسة لعبة التفاوض عليه كما يقول الباحث ما بعد الكولونيالي هومي بابا، [17] فكثير من الشعارات الدينية كمحاربة الربا البنكية أو تحريم السياحة غير الدينية، كما طالب بذلك بعض السلفيين، سيتم التعاطي معها بدافع أسبقية المصالح العامة وأولوية المقاصد المجتمعية، خاصة أمام الوضع الكارثي الذي توجد عليه اقتصاديات دول الربيع العربي، فقد هرعت حكومة بنكيران الملتحية في المغرب، إلى استدانة ستة ملايير دولار من صندوق النقد الدولي، كما أن النظام الإسلاموي الجديد في مصر، ما زال ينتظر وعودا من البنوك الدولية الإسلامية والأجنبية، بمعنى آخر، أننا مقبلين مستقبلا على مزيد من تشرذم جبهة الإسلام السياسي إلى ملل ونحل وفرق، ستفرز لا محالة اتجاهات متعارضة، منها الاتجاه الأصولي والسلفي والإصلاحي والبرغماتي والصوفي وسيكون الرهان على الاتجاهات الأكثر مرونة أو ذرائعية، لأنها مطالبة بأن تستجيب للحاجيات الآنية وللإنتظارات العاجلة للجماهير، وخير دليل على ذلك، أن نداء أيمن الظواهري أحد قادة القاعدة الذي وجهه إلى الشعب

---

[16] Patrick Henné. Egypte entre resonance et différence. www.mediaport.de/journalinternational

[17] هومي بابا. (موقع الثقافة) ترجمة ثائر ديب المشروع القومي للترجمة 2004 ص 295

المصري مدعيا أن الثورة المصرية لن تكون مكتملة إلا بتطبيق الشريعة وإنشاء الدولة الإسلامية، لم يجد صدى عند المواطنين المصريين، لأن أهداف الشعب العربي بعد الربيع العربي في التغيير والحرية والعدالة الاجتماعية، أكثر جاذبية بالمقارنة مع مشاريع العنف الجهادي الطائشة، إن هذا السياق يشبه المسار الذي مرت منه الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا مع الفارق، أن علاقة الإسلام السياسي بالديمقراطية والحرية ليست علاقة مبدئية واستراتيجية بل تبقى فريضة غائبة ولا تتحول إلى واجبة، إلا عند الاستعمال الوظيفي لها، كما حدث في تجربة الجزائر التي انتهت إلى تراجيديا الحرب الأهلية، لكن هذه المرة، يمكن القول عن طريق قياس الغائب على الحاضر، إن الجماهير التي ثارت على الأنظمة الاستبدادية هي قادرة أن تنتفض مرة أخرى على الحكومات الإسلامية، كما أن هذا الحراك الديمقراطي يمثل فرصة نادرة للإسلام السياسي الأصولي، كي يجدد ويراجع أدبياته القديمة التي ظهرت في سياق مختلف وأن يقوم بمجهود للمصالحة مع الحريات الفردية والجماعية ولكي يرتقي إلى سقف المطالب المدنية التي رفعتها الإنتفاضات الديمقراطية، عليه أن يقوم بالقطيعة مع أدبيات الإخوان المسلمين المحافظة التي تتفرع عنها جميع الأحزاب المنتمية إلى الإسلام السياسي، وأن يحقق مسافة نقدية عن تقليدانية الفكر الوهابي الدعوي، وأن لا يكتفي بالتشبه ومدح التجربة التركية على مستوى التنمية الإقتصادية وحدها، وذلك عن طريق الإنتقال من منطق التكفير إلى منطق التفكير من خلال القطع مع فريضة الجهاد عبر آلية فريضة الإجتهاد والإنفتاح على المتعدد الذي لا يسعى إلى أسلمة الحداثة بل إلى تحديث الإسلام السياسي، حتى